حول كتَابي «**طي القرطاس**»

حول مذهب الإمام إدريس بن إدريس ساكن فاس و(الرَّد عليه).

بقلم الدكتور

محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي

بسم الله الرحمن الرحيم

١- لما كتبتُ كتابي «طي القرطاس»، جعلتُه على مقدمة وأربعة أبواب، ليكون واضح المعَالم، ووثقتُ نصوصه، وتعلمتُ أنَّ غير الفنِّ لا يُتخذ مقصدًا، فجانبت الاستطراد والخروج عن الموضوع، وكان نصب عيني تحرير النِّزَاع في كلِّ مسألة، فجاء والحمد لله رب العالمين، مرضيًا عند كثير من الناس.

٢- وموضوع الكتاب يظهر من عنوانه، ولما أدعى بعضهم أن المولى إدريس بن إدريس، كان مالكي المذهب ويعتني بقراءة «الموطأ» تعرضتُ لمالك بن أنس وكتابه وشيء من تاريخه مع العترة، فلم يكن هو المقصود هو بالذات من البحث وإنما اضطررت إليه لأبين أنَّ أئمة العترة لا يقفون عنده، ولا يتمذهبون بمذهبه لأسباب ذكرتها في كتابي.

٣- ولما طُبع الكتاب أعترضه بعض الناس لأغراض متفاوتة، ولم يظهروا ما يمكن أن يسقط بحوثه وتقريراته، بيد أنهم قاموا

وقعدوا وأرعدوا وتعدوا واشتغلوا بالتشهير هنا وهناك، مع ضعف ظاهر في مُجَارات مباحث الكتاب.

وأخيرا صدر لهم، ما أسموه بـ«الرد على الدكتور محمود سعيد ممدوح في كتابه طي القرطاس».

فلم يزد على ما سطروه على صفحاتهم الوعيدية إلا استطرادات وتناقضات، والزامات غير ملزمة، وأخطاء متتابعة.

وسبب ذلك أنَّ جَامع هذا الكتاب في الرَّدِ علي بدا متأثرا جدًّا بإمامه ابن تيمية الحراني الذي يلقبه دائمًا بشيخ الإسلام في كتابه «منهاج البدعة» الذي هو معقل النَّصب وأساسه، والتشهير بالمسلمين وتبديعهم وتكفيرهم، فمشى المعترض على طريقته، مع مجانبه توثيق أي نص في الكتاب على الإطلاق.

وخرج الكتاب متداخلا ، بدون أبواب أو فصول ، كأنه فصل واحد.

وقد سألتُ عن المعترض فقالوا لي: هو من المُصاحبين لمقبل بن هادي الوادعي، وهو أحد المتعاونين على اقتحام الحرم المكي

الشريف سنة ١٤٠٠، وقتل المصلين مع طامات أخرىٰ، له وأن المعترض كان معتكفا علىٰ كتاب منهاج البدعة للحراني الناصبي الجبري المجسم.

٤- ومما اثلَجَ صدري أنَّ المعترض وافقني، في جلِّ كتابي بل في أصل بحثي، وهذه نماذج منها:

(أولًا) : في أصلِ موضوع «طي القرطاس»، وهو مذهب إدريس بن إدريس، فقال المعترض (ص١٣٤): «والذي يترجحُ عندي أنَّ الأدارسة لم يكونوا علىٰ مذهب مالك.«!!!!

وهذا إعلان بالموافقة لبحثي فلماذا اللدد، وتسويد الأوراق؟.! وقال المعترضُ (ص ١٣٦) مقرًّا بأنَّ الأدارسة كانوا من الشيعةِ الزَّيدية: «علىٰ أنَّ منْ ذكَرَ الأدارسة بالزيدية كابن خلدون وغيره، فمرادهم زيدية النصرة والولاء والتشيع، القائم علىٰ أنَّ الإمامة والخلافة في آل البيت النَّبوي من العَلويين.«

فأثبَتَ المعترضُ للأدارسة الزيدية والولاء والتشيع، فماذا يريد بعد ذلك!!

ومن قال: إنَّ الخَلافةَ في آل البيت النَّبوي من العَلويين يكون شيعيًا قحًا، لا يعترفُ علىٰ من تقدَّمَ علىٰ إمام العَلوين علي عليه السلام. فالمعترضُ مؤيد لي ومردد لكلامي وزاد عليه من كيسِه.

(ثانيًا) : وقد رددتُ في كتابي في عدة مواضع منها: استقضاء الإمام إدريس بن إدريس بالمذهب المالكي لأنَّها دعوَىٰ، مجردة قالها من جَاء بعد الأدارسة بقرون تعصبًا للمذهبِ المَالكي، وأنَّهم اختلقوا له قاضيًا سموه عامر بن محمد القَيْسي، وهو شخص غير معروف، وقد وافقني المعترض في عدة مواضع، انظر (ص١٢٣، ١٣٤، ١٦١) وغيرها، يبد أنَّه أقَام عَلَالي وقصورًا علىٰ أثباتي هذا المجهول المختلق، وكل خبر لا إسناد له فلا أصل له، ويعتبر من الكذبِ إلىٰ أنْ يتبين غير ذلك.

(ثالثًا) : ولما ذكرتُ في كتابي (ص ٦٩)، تسَامح الزيدية في اليمن وفي عصر البويهيين مع المذاهب الأخرىٰ أعلن المعترض موافقته لي (ص ٢٢٥) مع ذيول تيمية.

(رابعًا) : وعندما قلتُ في كتَابي (٦٣): «مذاهب أهل البيت الزيدية في نظر المالكية الأشعرية من مذاهب أهل الابتداع، لأنَّ المقرر في كتب الملل والنحل الأشعرية أنَّ الشيعة من الفرقِ الضَالة».

لم يستطع المعترض أن يخالفني إلا بمخالفة علماء أهل السنة المصنفين في العقائد في الملل والنحل، فصرح بأن من الشيعة قوم علماء صالحون هم زيدية اليمن، فخرج عن المعتمد في مذهب أهل السنة والجماعة من ناحية ووافقني في بحوثي تقليدًا، والحمد لله العالمين.

والآن من كان يفرحون له ماذا سيقولون له عن مدحه في زيدية اليمن، وهم في نظر أهل السنة ضالون مبتدعون، لأسباب متعددة؟!!

ولكنه هنا أعلَنَ عن نفسه!!!...

فلماذا يفرق المعترض بين زيدية اليمن وغيرهم من الزيدية ؟ وأين زيدية الكوفة ومدرستهم الاجتهادية وأمامهم المُبجل الإمام

بن الإمام بن الإمام أحمد بن عيسى بن زيد، صاحب «الجامع الكافي».

وياليتَ شعري ما الفرق بين زيدية اليمن والكوفة والزيدية الناصرية المنتسبين تشريفًا للإمام المجتهد المستقل الناصر الأطروش، مجدد الملة وناشر الدين الذي أجرى الله على يديه الخير الكثير.

ولكن المعترض وقَعَ في التناقض فلا وافق المصنفين في العقائد والملل والنحل من أهل السُّنة، بل وافقني وأثبت الاعتراض عليهم تقليدًا لي، لكنَّه كان جاهلا بمذاهب آل البيت عليهم السلام.

(خامسًا) : قدحه في بعض علماء أهل السنة..

فمن موافقاته لي أنني أترجى التقريب بين المسلمين ، وأريد من المسلمين أن يبتعدوا عن الإقصاء وعدم الحصر في مذاهب معينة في الأصول أو الفروع.

والمعترض وافقني على ذلك (ص ٩٧- ٩٨) مع مدحه لمذهب زيد عليه السلام لم يفته أن يذم بعض علماء المذاهب الأربعة ويرميهم بالجهل!!...

فقال(ص ٩٧- ٩٨): «ومن هنا جهل بعض علماء المذاهب الأربعة، قدر فضل مذهب زيد وقدر حملته الذين انتحلوا الاجتهاد، وتفننوا في العلوم والمعارف العقلية والنقلية وخفيت عليهم أصوله ودواوينه فأطلق بعضهم ولا سيما المتأخرون منهم أنه لا يسوغ تقليده ... إلخ.»

سبحان الله، بعد الموافقة العظيمة لي ماذا يريد مني هذا المعترض؟!

بيد أنه زادَ فذم بعض علماء المذاهب الأربعة، فطَال ذمه جماعةً كابن الصلاح، والنووي، والهيتمي وغيرهم كثير.

(سادسًا) : ذكرتُ مرات أنَّ السِّيَاسية الاستبدادية كان لها أثر كبير في استبعاد حديث وفقه العترة عليهم السلام.

وقد وافقني هذا المعترض فقال في كتابه (ص ٢٥٨- ٢٥٩): «هذا عدا الخشية من بطشِ الأمويين في إكثار الرِّواية عن العترة، فلما زال

ملكهم روى مالك عنهم من حيث اعتقد أنَّ بني العباس ينصفونهم لقرابتهم، فلمَا بطشَ العباسيون بالعترةِ عَاد مالك فترَكَ الرِّوَاية عنهم.«...

فالحمدُ لله الذي وفقنَا للصَّواب، وليشرب هذا المعترض من بحوثي كما شاء، وإنَّ ذيلَها ببعض التنَاقضات والاستطرادات.

(سابعًا): المعتمد والمصرح به عند أهل السنة ذم التشيع مطلقًا، بل من قدَّمَ عليًّا عليه السلام على عثمان رضي الله عنه شيعي عند بعضهم، أمَّا من قدمه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فهو مبتدع ضال مجرم يستحق كل تحقير، مع أنَّ أصل التشيع هو تقديم علي على الجميع، وقد قلت مرات: إنَّ التَشيع في أصلِه محمود. أمَّا النَّصب فمادته نفاق فهو مذموم كله.

وهذا ما وافقني فيه المعترض (ص٣٧) وقال ص (٩٥): «الإجماع قائم على ذم النصب والنواصب جملة بخلاف الشيعة، فإن فيهم المحمود في تشيعه.«

(ثامنًا) : ذكرتُ في كتابي «طي القرطاس» (ص ٢٣): أن الآمدي في «أبكَار الأفكار» (ص ٥/ ٧٠) عد السادة الزيدية من الفرق الضالة.

ثم قال الآمدي (٥/ ٩٥)«فهذه هي الفرق الضالة الهالكة المستوجبة للنار»، وتبعه من اختصر «أبكَار الأفكار.«

وقد وافقني المعترض فقال (ص٩٥): «وما ذكرَه المصنف عن الآمدي أنَّه ذَكَر الزيدية في أهل البدع والضلال صحيح، وهو واقع للمصنفين في المقالات والفرق.«

فهذه موافقة صريحة لما ذكرته في (ص ٢٣) من كتابي «طي القرطاس.«

بيد أن المعترض خالَفَ فاستثنىٰ أهل اليمن، وتقدمَ ذكر زيدية الكوفية والناصرية، وهنا تخبط.

(تاسعًا) : ولما ذكرت في كتابي «طي القرطاس» (ص ١٦) حجية إجماع العترة وافقني المعترض (ص ١٨- ١٩)ونقَلَ من صرَّحَ بحجية إجماع العترة من الحنابلة وغيرهم، والحمد لله علىٰ توفيقه.

(عاشرًا) : ذكرتُ مرات أنَّ عليًّا عليه السلام، أعلم الصَّحَابة رضي الله عنهم، و وقد وافقني المعترض الموافق.

وقال (ص ٢٩): «أمير المؤمنين علي عليه السلام ... كان هو أعلم الصحابة على الإطلاق عند المحققين كما قال حسان :

ما كنتُ أعلم أنَّ الأمرَ منحرف *** عن هاشم ثم منها عن أبي الحسن

أليس أول من صلى لقبلتكم *** وأعلم الناس بالأشياء والسنن».

فهل بقي المعترض على رمي غيره بالتشيع، فإنه وقع فيه عند الأكثرين؟.!

وذكر موافقات المعترض علي أمرٌ يطول.

٥- وهذا المعترض له ادعاءات تضره منها:

أنه في أول صفحة من الكتاب (ص ٧)، اعترض علي فقال: «لكنه ساق حديث الكساء ليذهب بالآية مذهب الحصر بآل علي عليه السلام، وهو خلاف سياق النص الوارد إجماعا في نسائه عليه الصلاة والسلام».

قلت: إدعاء الإجماع على أنها نزلت في أمهات المؤمنين رضي الله عنهن خطأ!!! ...

والجمهور على أنَّ قوله تعالى:" إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا" [الأحزاب: ٣٣]، نزل في آل البيت عليهم السلام، فهي خاصة بهم، والضمير قد تغير من النساء للرجال، وللعلَامة المفتي علوي بن طاهر الحداد بحث في هذا الأمر، فلينظره مريده.

والمعترض يتسرع.

٦- ويلتحق بذلك كلامه على الأحاديث النبوية الشريفة من حيث الصناعة ليس بذاك ، ويمشي الأحاديث على ما يريد من ذلك :

أ- تضعيفه أحاديث التَّمسك بالعترة!!

وهي جزء من حديث المولاة أو الثقلين (ص ٢٢ وما بعدها)، فأخطأ جدًا.

فالتَّمسك بالعترة ثابت.

وله طرق كثيرة منها: أكثر من طريق على شرط الحسن، والضعيف المنجبر، وهو كثير لا يمكن دفعه.

ولكن المعترض لا يعرف الحديث، ويقلد ابن تيمية.

ب- وكعدم تفرقته بين الصحيح والثابت عند الكلام على حديث: «أمرتُ بقتال الناكثين والقاسطين والمَارقين» (ص٢٥١)، فليس له ذوق المحدثين ولا معرفتهم.

ج- وكجهله بكثرة اتصالات مالك بعلماء آل البيت عليهم السلام من طرق صحيحة.

فقال المعترض (ص٢٦٠) : «وأيضًا فإن من علل إقّلال رواية مالك وغيره من العلماء عن علماء ورواة العترة أنَّ حديثهم لا يكاد يتصل».

قلت : وهذا خطأ ، راجع لعدم معرفته، لأن مالكاً عاصر عددًا كبيرًا من آل البيت بالمدينة المنورة، وروى عنهم مباشرة. ويمكن أن يروي عن آبائهم عليهم السلام بواسطة واحدة، ولكنه أهملهم!!!

د- ومن المضحك أن المعترض ذكر عقبه أن من أسباب أعراض مالك عن أئمة آل البيت (ص٢٦٠) : «إنما هو بلاغ ورواية عن آبائهم وقد كانوا يتحرون الإسناد».

يعني لكثرة البلاغات عندهم!!!

قلتُ: يا أخي لا تتكلم فيما لا تعرفه فإنَّ طلبة العلم يعرفون أن مالكًا حشى كتابه بالبلاغات والمراسيل، وهي التي أتعبت أصحابه في موضوع طويل الذَّيل.

هـ - ومن أخطائه على علي عليه السلام مما له تعلق هنا قول المعترض (ص ٢٥٩) : «وأيضًا فإنَّ عليًّا عليه السلام لم يظهر علمه مستقلًا إلا بالكوفة، ولا كثرة الرواة عنه إلا بها دون المدينة».
قلتُ: هذا تعالم على طريقة ابن تيمية في إطلاقاته.

وعلي عليه السلام له شيعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم قبل خروجه من المدينة، وكان من أهل المدينة فيما بعد في التابعين وتابعيهم رواة كثيرون عن علي عليه السلام، من أئمة العترة وأصحابهم كتبوا حديثه وفقهه، وكان من أصحابه من غير

الكوفيين عبد الله بن العباس الذي بثَّ تفسير وحديث وفقه وقضاء عليٍّ عليه السلام في الحرمين والبصرة.

فحديث علي كليه السلام معروف وعلومه ليست كوفية أو مدنية أو يمانية ، أو مكية ، فقد ملا طباق الأرض علما....

٧- ومن مقاصد المعترض الكلام على الإمام مالك بما يراه هو.

وقد ذمَّ المعترض الإمام مالكًا في علمه!!!..

فقال المعترض (ص ٢٧٤): «حديث الثقلين كوفي المخرج ولهذا لم يبلغ مالكًا ولا سمعه، فإن مالكًا لم يرحل لسَماعِ الحديث ولا يعرف إلا حديث أهل بلده».

قلت: هذا خطأ على مالك...

فحديث الثَقلين كان معروفًا عند أهل البيت عليهم السلام، وهم كثيرون بالمدينة المنورة، ورواته كوفيون وغير كوفيين، فرمي مالكا بالجهلِ به خطأ.

وقولُ المعترض: «... ولا يعرف إلا حديث أهل بلده» غلط، فإنَّ مالكًا حجَّ واختلَطَ بغير المدنيين، وحمَلَ عنهم، وفيهم عراقيون حُفَاظ كما ذكرته في مكان آخر.

ومثله قول المعترض في التقليل من شأن مالك الحديثي (ص ٢٨٢): «وأيضًا فإنَّ مالكًا ١- لا يعرف أهل العراق ٢- ولا يدري علمهم ٣- وحديثهم ٤- وعلمائهم».

قلتُ: هذا جهل، والمدينة يرْحلُ إليها العلماء، ومالك حج مرات، والتَقىٰ بالعلماء، والمعرف لا يعرف.

بقي أنْ أنبه علىٰ أن المعترض مع كثرة استطراداته وخروجه عن الموضوع علىٰ طريقة ابن تيمية، فإنه لم يستوعب كتابي «طي القرطاس» وكأنه صنف لتأييد ما فيه.

ولا يعنيني كثيرا عدد الموافقين أو المعترضين فكلهم إخوة لي، وكذا فرح

النواصب أو أفراخهم فقد اثبتوا أنفسهم، والله المستعان.
وفي هذا القدر كفاية حتىٰ لا أرهق القراء.